اللّغة الاقتصادية (أسسها المفهوميّة وأنماطها المصطلحيّة)

Economic language (conceptual foundations and terminological patterns)

نجوى مغاوي

جامعة امحمّد بوقرّة (بومرداس)

البريد الإلكتروني: n.meghaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال:2021/08/04	تاريخ القبول:2022/04/19	تاريخ النشر:2022/06/10

الملخص:

إنّ المنظومة المفهومية الاقتصادية تجمع بين الطابع الرياضي الإحصائي الدقيق، وبين المفاهيم الاجتماعية التي لا تخضع لنفس المعيار، حيث يظهر الطابع الأوّل في لغة الاقتصاد من خلال توظيف بعض التقنيات التعبيرية التي تتأسّس عليها العلوم الرياضية (المعادلات، الرموز، الأرقام...) وأمّا الطابع اللّغويّ العام الذي تعتمده العلوم الاجتماعية فتمثله أنماط نصّية يكثر تداولها في اللّغة العامّة، تكون حاملة لمصطلحات اقتصادية متخصصة تظهر في نماذج المدوّنة المختارة.

الكلمات المفتاحية: اللّغة الاقتصادية، المصطلح، الرموز، المختصرات.

الملخص باللغة الأجنبية :

The language of economics depends on two expressive patterns:

-The exact mathematical pattern that appears in employing (equations, numbers, symbols, abbreviations

- the General linguistic style: which uses expressive formulas used in the common language, which carry specialized economic terms,

Then we will try to reveal how the two patterns blend together in one economic context.

Keywords :Economic language; Term, symbols, acronyms.

مقدّمة:

إنّ لكلّ علم لغته الخاصّة التي تطبع مفاهيمه، ومحتوياته المعرفية حيث تتجلّى هذه الخصوصية التعبيرية على جميع المستويات، أي المستوى الإفرادي (المعجميّ) والتركيبي والدلالي، بما في ذلك الأدوات التعبيرية الخاصّة، التي قلّما نجد نظائرها في الأنماط التعبيرية للغات تخصّص تتعلّق بمجالات علمية أخرى. ومن ثمّ فسنحاول في هذا السياق أن نكشف عن مختلف التمثلات التعبيرية التي تحمل في طيّاتها مفاهيم اقتصادية متخصّصة، مازجة في سياق ذلك بين أنماط مصطلحية مختلفة تظهره النماذج المعروضة في طيّات هذه الدراسة.

1ـ مفهوم لغة الاقتصاد:

إنّ علم الاقتصاد يعدّ فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإنّ "لغته تعدّ لغة مشتركة، وذات علاقات متعدّدة بالعديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصاديّ يتحدّث بلغة الاجتماعيين، وكذا يتكلّم بلغة الإحصائيين، وأيضا يحلّل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسّر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظّرين، وهكذا تشعّبت لغة الاقتصادي، بيد أنّها ترتكز على أدوات رئيسية كالرياضيات والإحصاء ولغة النماذج القياسية. (الرماني، 2002م صفحة 05). ويتأكّد هذا عند الدكتور (صالح بلعيد) حين يقول: "والاقتصاد له لغات متنوّعة، يعتمدها وفقا لطبيعة السلعة، والمقام، والمشتري، والقرب والبعد." (بلعيد، 2003 صفحة 149).

وعلى هذا الأساس، يرى (محمد الرّماني) أنّ لغة الاقتصاد هي في الأصل محصّلة لثلاث لغات تتكامل فيما بينها هي: لغة الوصف النظري (أي اللّغة العامّة مهما كانت) ولغة الرياضيات ولغة الاقتصاد. ولتوضيح هذه العلاقة التكاملية بين هذه الأنماط نستعين بالمثال التوضيحي الذي اعتمده (الرّماني) إذ يقول: "هناك طرق ثلاثة للتعبير عن مفهومنا بشأن دالّة الاستهلاك، لغة الرياضيات تقول: c=f(y) حيث الدالة(f) والدخل(y)، والاستهلاك(c)، أمّا لغة الاقتصاد فتقول: دالّة الاستهلاك تعني الميل الحدّي للاستهلاك، والوصف النظري يقول: كلّما كسبنا أنفقنا أكثر، ولكن مع ارتفاع دخولنا نزيد إنفاقنا بدرجة أقلّ فأقلّ، ونزيد ادّخارنا بدرجة أكبر فأكبر." (الرماني، 2002م صفحة 34) وبالرغم من تزاوج لغة الرياضيات ولغة الاقتصاد في سياق تخصّصي واحد، إلاّ أنّهما لغتان تختلفان عن بعضهما في خصائص كثيرة، خاصّة في ما يتعلّق بوسائلهما التعبيرية، ممّا يسهلّ علينا عملية تحديد معالم كلّ واحدة على حدة ومن ثمّ الفصل والتمييز بينهما.

وارتكازا على هذا الأساس، فإنّنا لو حاولنا أن نحدّد مفهوم اللغة الاقتصادية، أوأيّة لغة تخصّص أخرى فإنّه "ليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوّال، ليس مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته، ومضامين قدره."(المسدي،

1984 صفحة 11). ووفقا لهذا المبدأ فإنّه لا يمكن القول بأنّ هناك لغة متخصّصة يمكن ضبطها وتحديد معالمها وخصائصها التي تتميّز بها وحدها دون غيرها، وإنّما هذه التحديدات تحيل في الأصل إلى الحمولة الدلالية التي ترتبط بتخصّص ما، والتي تتكفّل المصطلحات بشحنها ونقلها، وهذا حكم عامّ تخضع له كلّ لغات التخصّص مهما بلغت درجة تخصّصها، ممّا يؤكّد لنا أنّ النسق الأساسي الذي تقوم عليه لغات التخصّص، هو النسق المصطلحي الحامل لمفاهيمها، والذي من شأنه أن يحدّد المفاهيم الأساسية، والفرعية لمختلف التخصّصات العلمية والمعرفية التي يُوظّف فيها.

وفي المقابل لا يمكن الجزم بأنّ المصطلحات رغم أهميّتها الكبيرة، كافية وحدها لأن تصنع لغة تخصّص قائمة بذاتها، لأنّها بمفردها غير قادرة على نقل محتوى معرفي معيّن، ولذا لا يجب "اختزال مفهوم اللّغة الخاصّة في قائمة مصطلحات، لأنّ اللّغة الخاصّة تستخدم تسميات (المصطلحات) بما فيها الرموز غير اللسانية في أقوال توّظف الوسائل العادية للّغات الطبيعية" (Pierre, 1995 p. 21) وهذا يعني أنّ المصطلح هو جزء أساسي من هذه اللّغة الخاصّة التي تتميّز بخصائص صرفية وتركيبية أخرى تتجاوز حدود البنية المصطلحية في صيغتها الإفرادية.

2ـ أنماط النصوص الاقتصادية:

إنّ الاستعمالات اللّغوية في مجالات الاقتصاد تكشف أنّ الاقتصاديين يوظّفون في تعاملاتهم مصطلحات متخصّصة، تندرج ضمن أنساق لغوية عادية تكون في الغالب مستقاة من اللّغة المشتركة حيث يشكّل هذان الفرعان أصنافا خطابية محدّدة، تجسّد ما يسمّى (بالخطاب، أو النصّ الاقتصادي). الذي يعدّ من النصوص العلمية، التي تتميّز بخصائص محدّدة أهمّها:

ـ الموضوع: يهدف النّص الاقتصادي إلى نقل محتوى علميّ، فهو "الحامل لمضامين لغويّة من حقائق منظّمة أو نتائج مستنبطة، أو طرق للتحليل، أو فرضيات للاختبار." (منصر، 2000 صفحة 51) تتعلّق بمختلف الظواهر والوقائع الاقتصادية.

ـ المنهجية: ونعني بها أن يكون للنصّ أو للخطاب العلميّ منهجيّة، ونظام معيّن في عرض ومعالجة موضوعه.

ـ اللّغة العلمية والجهاز المصطلحيّ: يتميز النصّ العلميّ بلغة علمية موضوعيّة، حيث يتعامل مع المفاهيم والسجّل المصطلحيّ الخاص بالمادة المعرفية المطروحة الذي يكون التطابق فيه شبه كامل بين الدّال والمدلول، أي بين المفهوم والمصطلح. كما تلعب اللّغة الصورية بما تحتويه من رموز وأشكال وأرقام، وبيانات دورا كبيرا في عملية التبليغ والتواصل العلمي بلغة متخصّصة "تتميّز بمعجم خال من

الإيحاء والتراكم، محدّد الدلالة، غير قابل للاشتراك والترادف، وتراكيبه غير مكرّرة ولا تعيد نفسها."(ابرير، 2008 صفحة 73) لأنّها تتعامل مع مفاهيم مضبوطة لا مجال فيها للرؤى الشخصية والأفكار الذاتية.

إنّ هذه الركائز مجتمعة تشكّل ما يسمى (بالنصّ الاقتصاديّ المتخصّص) الذي تتلخّص أنماطه في أربعة أشكال رئيسية، يغلب عليها أن ترد مجتمعة في وثيقة اقتصادية واحدة، كما يمكن أن يسود نمط واحد على حساب الأنماط الأخرى في نفس الوثيقة، وهي:

1.2 ـ النصّ الاقتصادي الوصفي:

يقوم هذا النمط من النصوص على ركائز أساسية تتمثّل في تحديد خصائص الظاهرة الموصوفة ووصف طبيعتها، ثم تقديم تفاصيل مكوّناتها والعناصر التي تتميّز بها عن غيرها من الظواهر والمفاهيم الاقتصادية، كما يعمد في الوقت ذاته إلى تبيين العلاقة بين متغيّرات هذه الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها. ممّا يوجب على الدارس في هذه الحالة أن ينتقل من "الوصف القائم على الملاحظة إلى التحليل الدقيق، والبرهنة، والبحث عن العلل والأسباب والنتائج المنتظرة." (بوشحدان، 2000 صفحة 272) ممّا يجعله حاملا لسمات نمط آخر مكمّل له يسمّى (النمط التفسيري).

2.2- النصّ الاقتصادي التفسيري(الشارح، التوضيحي):

يُعدّ النصّ الشارح من أشهر الأساليب التواصلية لأنّ صاحبه يسعى إلى تزويد المتلقّي بجملة من المفاهيم العلمية والمعرفية، كما يقوم في الوقت نفسه بتفسيرها اعتمادا على الحجج والأدلّة والبراهين، ومن ثمّ فقد يقدّم تفسيرا واحدا متّفقا عليه للظاهرة المطروحة، أو قد يعرض عدّة تفسيرات لها وفقا لاختلاف وجهات النظر إزاءها.

وتعتبر الكتب والمجلات الأكاديمية المتخصّصة المصدر الأوّل لهذا النمط النصّي حيث يقوم صاحبها بعرض المعلومة الرئيسية، ثم يعمل على توسيعها وتحليلها عن طريق عرض الأسباب والعلل التي أدّت إليها، إضافة إلى استخلاص النتائج المترتّبة عنها، ولذا فهو في مجمله يكون على صورة إجابة عن سؤال أو مجموعة من القضايا والمسائل التي تتعلّق بظاهرة واحدة، ممّا يدفعنا إلى القول بأنّ هذا النمط يختلف عن بقية الأنماط النصّيّة في كونه يعتبر نصّا تعليميا أكثر منه نصّا إخباريا، لأنّه لا يكتفي بنقل الخبر أو المعلومة فقط، وإنّما يقوم بتحليلها وتفسيرها لأجل شرحها وتقريبها من المتلقيّ.

وفي المقابل يتميّز بخصوصية تعبيرية تتجلّى أهمّ مظاهرها في مايلي :

ـ توظيف الجمل الفعلية الطويلة التي تقترن فيها الأسباب بالنتائج، كونه يوظّف العلاقات المنطقية والسببية.

ـ ألفاظه تتسّم بالدقة والوضوح، لأنّها مستوحاة من الواقع، ولغته علمية موضوعية بعيدة عن الميولات والأهواء الشخصية.

ـ قد يعتمد فيه من حين لآخر على الصور الفنية البسيطة لتقريب الفكرة وتوضيحها.

ـ يوظّف أدوات ربط تقرن الجمل التفسيرية ببعضها منها أدوات التفسير:(أي، لأنّ ...) كما يعتمد بشكل واضح على أساليب التأكيد (إنّ، قد...) والنفي والاستنتاج لإضفاء الصبغة العلمية على الشروح والتفسيرات المطروحة.

ـ استثمار واستغلال المصطلحات التي تنتمي إلى السجّل المصطلحي المتعلّق بالمادة المعرفيّة المعروضة.

3.2 ـ النصّ الاقتصادي السردي:

هو نصّ شفوي أو مكتوب تنقل من خلاله الأحداث والوقائع، ممّا يمنحه الطابع الديناميكيّ الحركيّ، حيث ترتّب فيه سلسلة من الأحداث وفق مجموعة من البنى الزمنية، وهذا ما يفسّر لنا كثرة الاعتماد فيه على الأفعال الماضية البسيطة التي تجعل الأحداث تتنامى من خلاله بأسلوب خطيّ، كما يكون حافلا بالظروف والقرائن الدالّة على البيئة الزمنية والمكانية التي تنمو فيها الأحداث.

3ـ المقوّمات العلمية للغة الاقتصاد:

إنّ أنماط النصوص الاقتصاديّة التي سبقت الإشارة إليها، رغم تعدّد مناهجها وأساليبها في عرض المفاهيم الاقتصاديّة، إلاّ أنّ الجامع بينها هو أنّها تعتمد كلّها على ثلاثة مستويات تعبيرية هي: اللّغة العلمية التي توظّف في مجال عرض المفاهيم الاقتصادية، المصطلح الاقتصادي الذي يعدّ لبّ اللّغة الاقتصادية، لغة الوصف النظري التّي تستعين بخصائص اللّغة العامّة.

وتعرف اللّغات التي تعتمد لنقل المفاهيم والمضامين العلمية باللّغات الخاصّة أو"لغات التخصّص" لأنّها تتكفّل بنقل معارف تنتمي إلى ميادين علمية محدّدة، وعلى هذا يعرّفها (عبد الصبور شاهين) فيقول: "يمكن القول بأنّ اللّغة العلمية مستوى خاصّ بالتعبير عن وصف الأشياء لتعيين ماهيتها، على اعتبار أن يراد (بالأشياء) كلّ ما يدخل في نطاق الحواس الإنسانيّة من مخلوقات. ويراد بالوصف كلّ جهد يأخذ شكل التقرير أو التحليل أو التركيب العلمي."(شاهين صفحة 79) وأمّا (صالح بلعيد) فيفرّق بينها وبين اللّغة الأدبية مركّزا على بعض سماتها التركيبية فيقول: "واللّغة العلمية هي تلك اللّغة التي تمتاز بمواصفات مستقلّة عن اللّغة الأدبيّة، فهي لا تستعمل نحو لغة ما، إلاّ الميسّر والسهل والأكثر توظيفا، ولا توظّف مثلا كلّ حالات الابتداء بالنكرة."(بلعيد، 2003 صفحة 38) وهذا راجع لكونها تعتبر أداة لعرض الأفكار والمفاهيم الموضوعية، كما أنّها واسطة اتّصالية يعتمدها المتخصّصون للتفاهم بينهم.

وفي هذا السياق، تجمع الأبحاث التي درست سياقات وأساليب لغة التخصّص أنّ هذه الأخيرة تعتبر في الأصل امتدادا لنسق اللّغة العادية أو ما يُعرف باللّغة المشتركة، فعلى الرغم من اختلافهما على الصعيد المعجميّ وبعض الأنماط التعبيرية. لكنّ هذا لا يعني أنّهما مختلفتان كليّة لأنّ الوحدة المعجمية التي تتحوّل في لغة التخصّص إلى وحدة مصطلحية يجب أن تُنقل في نصوص لغويّة تأخذ طابع اللّغة العادية، باعتبار أنّ المفاهيم العلميّة لا يمكن الوصول إلى فهمها واستيعابها بواسطة المصطلحات وحدها.

ومن ناحية أخرى لا يمكن الجزم ـ بناء على ما قلناه سابقا ـ أنّ اللّغة العامّة ولغات التخصّص هما صورتان تعبيريتان متطابقتان إذ لكلّ منهما خصائص محدّدة تميّز بينهما. ولهذا السبب اعتبرت "اللّغات الخاصّة لغة فرعية عن اللغة العامّة مزوّدة بخطوط عمودية، واختزالات اصطلاحية، ورموز ألفبائية يتمّ إدماجها بكيفية ملائمة للقيود النحوية للّغة العامّة، تحمل مضمونا معرفيّا خاصّا." (Koucourek, 1991 p. 05) إضافة إلى تميّزها بخصوصية تعبيرية تمثّلها العلامات غير الخطيّة (مجسّمات، رسومات، رموز حسابية، بيانات...) وفي هذا الإطار يلاحظ أنّ هناك نمطين من لغات التخصّص تبعا للمسافة التي تفصل بينها وبين اللّغة العامّة. فأمّا النمط الأوّل فهو ذلك الفرع من لغات التخصّص الذي يقترب كثيرا من النسق اللّغوي العامّ، بمعنى أنّهما يمتلكان معا نفس السمات التعبيرية، ونعني بذلك لغات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتميّز بطابع تعبيري خاصّ، تغيب عنه الأنماط التعبيرية الرمزية التي أشرنا إليها سلفا، وأمّا النمط الثاني فيبتعد عن الأشكال اللّغوية العادية، إذ يتميز بطابع رمزيّ صوريّ متخصّص جدّا، وخير مثال على ذلك: لغة الرياضيات والفيزياء...

وانطلاقا ممّا سبق، يمكن أن نصل إلى القول بأنّ اللّغة الاقتصادية تعتبر نمطا متميّزا من لغات التخصّص، وأبرز ميزة تمنحها هذا الطابع هو المصطلح الاقتصادي الذي تحفل به النصوص الاقتصادية، باعتبار أنّ "إحدى العناصر التي تسمح لنا بالتمييز بين اللّغة المشتركة ولغات التخصّص هي استعمال المصطلحات، وبإمكاننا الجزم بأنّ المصطلحات تلعب دورا أساسيا في تخصيص لغة التخصّص وفي تصنيف مختلف لغات التخصّص." (تيريزا، 2012 صفحة 139) ومن ناحية أخرى يجب الإشارة إلى أنّ الاقتصاد باعتباره فرعا من فروع العلوم الاجتماعية يعتمد في صياغة نظرياته، وأفكاره على الأساليب الرياضية، وهذا يعني أنّه يجمع بين النمطين السابقين (النمط العباري والنمط الرمزي)، ومردّ هذا التمازج التعبيري يعود إلى أنّ المفاهيم الاقتصادية شقّان رئيسان تنعكس طبيعتهما بشكل واضح على النمط اللّغوي الذي يعتمده كلٌّ منهما، وهما:

ـ الشقّ النظريّ: تنقل من خلاله المفاهيم بلغة عادية ذات طابع كيفيّ وصفيّ.

ـ الشقّ التطبيقّي: تستخدم فيه اللّغة الرياضية الكميّة.

وتتميّز اللّغة الاقتصادية كلغة علمية متخصّصة بجملة من السمات والخصائص اللّغوية، وهي سمات تؤكّد الدراسات اللّغوية التي تبحث في لغات التخصّص أنّها حاضرة في معظم الخطابات العلمية بتعدّد تخصّصاتها ومجالاتها. وللاستدلال على هذه العناصر حاولنا أن نبحث عن أهمّ ملامحها في كتب الاقتصاد، بحيث أخذنا كنموذج كتاب (مدخل إلى الاقتصاد) تأليف (روجيه دوهيم) وترجمة الدكتور (سموحي فوق العادة) وهو نموذج اخترناه بطريقة عشوائية مركّزين على المحور الثامن من الكتاب، والذي ورد تحت عنوان (التقلّبات الاقتصادية) بحيث وجدنا أهمّ خصائص التراكيب، والتعابير العلمية والاصطلاحيّة حاضرة فيه وأهمّها:

1.3 ـ سيادة النمط الإخباري: وهو نمط أسلوبيّ يخدم جميع الأشكال التعبيرية في الحقول العلمية سواء تعلّق الأمر بتقرير حقائق، أو سرد وقائع أو تفسير ظواهر ما، ذلك أنّ لغة الخطاب العلميّ في مجملها " لغة إخبارية تقصد إلى التعبير الموضوعيّ عن وقائع العلوم في تراكيب لغوية بسيطة"(العزيز، 1990 صفحة 286) إضافة إلى اعتماد بعض الأساليب الإنشائية، وعلى رأسها الاستفهام الذي يكثر وروده في موضوع التفسير والتوضيح. بدليل أنّنا وجدنا بعضا من نماذج هذا الأسلوب تحت باب (التفسيرات) ومنها: "لماذا يتألّف التصوّر الاقتصادي في النظام الرأسمالي من فترات ازدهار وفترات انكماش؟ ولماذا لا يتمّ النموّ والتقدّم وفق أساليب منتظمة ؟" (دوهيم، دت صفحة 122) وهي أساليب استفهامية تدعو الباحث إلى بناء افتراضاته الخاصّة، التي يساعده مؤلّف الكتاب على توضيحها وتفسيرها.

2.3ـ كثرة توظيف الأفعال الماضية: والتي يقصد بها سرد الحقائق وتقريرها، كأن يوضّح المؤلّف خلفيات نشوء نظرية معيّنة، كما ورد ذلك في العبارة التالية: "غير أنّ كينز فتح ثغرة عام 1936 في النظرية الاقتصادية تتسّم ظاهرا بطابع ثوري، إذ بسّط بشكل واسع قضية الاستقرار، مهملا ظواهر عدم التوازن التي كانت الشغل الشاغل للاقتصاديين، فقد أعرب عن التوازن الاقتصادي بألفاظ إجمالية، واقترح قواعد لسياسة الاقتصاد الموسّع بألفاظ بسيطة..."(دوهيم، دت صفحة 136) وأمّا في موضوع تقرير الحقائق فنستدلّ بما يلي: "...أمّا دورة الانخفاض الثالثة فقد غطّت الفترة العسيرة الواقعة بين الحربين العالميتين."(دوهيم، دت صفحة 117)، وينعكس الأمر كليّة في موضع التحليل، إذ سجّلنا في بعض النماذج غيابا كاملا للأفعال الماضية التي تمّ تعويضها بالأفعال المضارعة التي تناسب مواضيع التقرير والتفسير، والتحليل كما يبيّنه النموذج التالي: "... وكما أنّ واردات الضرائب تتأثّر كثيرا بالوضع الاقتصادي، كما يتبيّن من الخط المنحني (T) (ضريبة) في الشكل (رقم 35)، فإنّ مستوى الإنتاج القومي القائم يحدّد الفائض من الميزانية، أو العجز فيها."(دوهيم، دت صفحة 141)

3.3 ـ الميل إلى استخدام الجمل الطويلة:

نلاحظ أنّ الجمل في نصوص اللّغة الاقتصادية تميل إلى الطول في غالب الأحيان لعدّة أسباب منها:

أوّلا ـ **أنّ أخبار (أداة التوكيد: إنّ) ترد في معظم الحالات على شكل جملة فعلية:** منها "إنّ التغيرات التي تلازم الحياة الاقتصادية مازالت تقضّ مضجعنا"(دوهيم، دت صفحة 112) ومنها أيضا: "إنّ دراسة ظاهرة الدورات قد سحرت أجيالا كثيرة من الاقتصاديين"(دوهيم، دت صفحة 119)

ثانيا ـ **كثرة استخدام أسلوب الشرط:** الذي يقرن بين جملتين فعليتين، والذي يعدّ شكلا من أشكال البناء الفكري ذي الطابع الإقناعي، ومثاله: "**إذا** انخفض طلب النسيج في العام التالي إلى مئة **فإنّ** طلب الآلات يهبط إلى الصفر."(دوهيم، دت صفحة 128) وأكثر الأدوات الشرطية استخداما في هذه السياقات هي (إذا الشرطية).

ثالثا ـ **توظيف أسلوب التعليل:** الذي يرد دائما بنفس الصيغة، وهي اعتماد حرف التعليل (اللاّم) ومن نماذجه: "ولذلك فإنّ التغيرات التي تطرأ على هذا الدليل تعدّ مخفّفة نسبيا لأنّها تخفي تقلّبات في بعض القطاعات تتصّف بالتعويض المتقابل."(دوهيم، دت صفحة 114) ومنها أيضا "إنّ طلب الأشياء الكمالية والسلع الدائمة كالسيارات ليس مستقرّا لأنّه وثيق الارتباط بالتغيّرات التي تطرأ على الدخول." (دوهيم، دت صفحة 114)

وكثيرا ما يقرن أسلوب الشرط بالتعليل في سياق واحد، ممّا يجعل الجمل مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، يجعل غياب واحدة منها سببا في الإخلال بالمعنى العامّ، كما يظهر ذلك في الفقرة التالية: "إذا كانت النفقات المتعلّقة بالأغذية ليست سريعة التأثّر بالأوضاع الاقتصادية فإنّ طلب الأشياء الكمالية والسلع الدائمة كالسيارات ليس مستقرا لأنّه وثيق الارتباط بالتغيّرات التي تطرأ على الدخول." (دوهيم، دت صفحة 114) بحيث نلاحظ من خلال هذا النموذج عددا من الجملة التي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا بسبب اقتران أسلوب الشرط بالتعليل لتأدية مفهوم واحد.

رابعا ـ **الفصل بين اسم إنّ وخبرها بضمير الغائب:** وهو فصل شائع في كثير من أضرب اللّغة العلمية العربية ومن السياقات الاقتصادية التي وظّفت هذا النمط مايلي: "إنّ صناديق الدولة هي في الغالب معرّضة لخطر عدم التسديد."(دوهيم، دت صفحة 64) ومنها أيضا: "إنّ قروض الرهائن هي ديون تضمنّها عقارات."(دوهيم، دت صفحة 65)

وأحيانا كثيرة يفصل بين المبتدأ والخبر هذا الضمير دون استعمال أداة التوكيد، كما يظهر ذلك في المثال التالي: "مهمّة الأسواق الأساسية هي تأمين التوازن بين العرض والطلب."(دوهيم، دت صفحة 114)

4.3 ـ إرفاق المصطلح بصيغته الرمزية: ويكثر ورود هذه الظاهرة في فقرة واحدة، حيث تذكر المصطلحات الاقتصادية العربية مرفقة بصيغة رمزية أجنبية، كما تشهد على ذلك الفقرة التالية: "يوافق العرض(MSA) معدّل الفائدة(T_1) ويوافق العرض معدّل الفائدة(R_0)، واعتبارا من هذه النقطة فإنّ كلّ توسيع لكمية النقد(M_0) لن تؤثر على معدّل الفائدة لأنّ طلب النقد أصبح أفقيا." (دوهيم، دت صفحة 135).

وقد تذكر المصطلحات بشكل متتابع في صورة معادلة لفظيّة، تردف فيما بعد بالصيغة الرمزيّة فقط. وتجلّت هذه الظاهرة في أكثر من موضع، خاصّة في مقام الاعتماد على أساليب التحليل الرياضي ومنها: "الإنتاج القومي القائم = الاستهلاك + الاستثمار+ النفقات الحكومية = الاستهلاك + الادخار+الضرائب " Y =G+I+C = T+S+G "(دوهيم، دت صفحة 137).

ومن ذلك أيضا المعادلة التالية: "الطلب الإجمالي الفعلي = الاستهلاك + الاستثمار "I+C=Y"(دوهيم، دت صفحة 132)

5.3 ـ اعتماد بعض الألوان البيانية: حيث يراد من توظيفها خدمة المعنى بتقريب الفكرة وتقريرها في الذهن، وعليه فإنّ النصوص الاقتصادية ـ كغيرها من النصوص المتخصّصة ـ توظّف أنماطا كثيرة من هذه الصور، قد تجمع في سياق واحد على نحو ما تظهره الفقرة التالية: "إنّ التغيّرات المستمرّة التي تلازم الحياة الاقتصادية مازالت تقضّ مضجعنا، وتقلق فكرنا. وقد بدت آثار ذلك بوضوح على الجيل الذي عانى الانهيار الاقتصادي الذي رافق السنوات الأولى من عام 1930" (دوهيم، دت صفحة 112) بحيث نجد أنّ عبارة واحدة كهاته، قد تضمّنت ألوانا بيانية كثيرة (كالاستعارة والكناية والمجاز المرسل)، ممّا جعل هذه العبارة تخرج من بؤرة النصّ العلمي الجافّ، لتدخل إلى حيّز النصوص التي يغلب عليها طابع الأسلوب العلمي المتأدّب.

4 ـ معالم اللّغة الرياضية في السياقات الاقتصادية: يعتمد المحلّلون الاقتصاديون في دراسة الظواهر والوقائع الاقتصادية قيد البحث على طريقتين أساسيتين من طرق التحليل الاقتصادي، وهما:

ـ الطريقة الوصفية: يعتمد في هذه الطريقة على تحليل الظاهرة الاقتصادية باستعمال الأسلوب الوصفيّ اللّفظيّ، دون أن تربط الظواهر المدروسة ببعضها.

ـ الطريقة الرياضية: يعتبر الأسلوب الرياضي من أنجع الأساليب التحليلية التي بإمكانها أن تعطي صورة وافية ودقيقة عن الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بدليل أنّ الاقتصاد الحديث أصبح جلّ اهتمامه منصبّا على المنطق الرياضيّ، لأنّه يعدّ وسيلة إقناعية كميّة تساعد على فهم طبيعة العلاقات الاقتصاديّة.

ولذا فقد أصبح من المؤكّد أنّ النظرية الاقتصاديّة المعاصرة تحتكم اليوم أكثر إلى الأساليب الرياضيّة الكميّة في دراستها. على أنّ ذلك لا يعني أنّه من غير الممكن أن تترجم النتائج التي يصل إليها التحليل الرياضيّ في قوالب لفظيّة، بل ما يجب التأكيد عليه هو أنّ الطريقة الرياضية الحديثة يمكنها أن تصل إلى نتائج أكثر دقّة من تلك التي يمكن أن توفّرها الصياغة اللّفظيّة. إذ أنّ الرياضيات من أهمّ ايجابياتها أنّها تمكّن من التعبير الدقيق برموز بسيطة عن أمور لا يمكن التعبير عنها بلغة عاديّة، إلاّ بالاعتماد على قوالب لغوية ترد غالبا في شكل جمل طويلة. ومن أهمّ مباحثه ما يعرف (بالنمذجة الاقتصادية) التي تهدف إلى نقل الموضوع الاقتصاديّ المعروض على بساط التحليل والمناقشة من لغة الاقتصاد إلى لغة الرياضيات، لأجل تحليل الوقائع الاقتصادية تحليلا أمينا، يتمّ من خلاله تبادل الأدوار بين لغة الاقتصاد ولغة الرياضيات. وكي تحقّق عملية (النمذجة) هدفها كاملا يجب أن لا تتوقّف عند مجرّد التحليل الرياضيّ الرقميّ فحسب، وإنّما يجب عليها أن تكشف مرّة أخرى عن النتائج الرقميّة المتوصّل إليها في قالب تقارير اقتصادية لفظية.

وعلى هذا الأساس فإنّ البيانات الإحصائية تنقسم إلى نوعين رئيسيين تبعا للآلية التعبيرية التي تعتمدها كلّ منهما:

أوّلا: البيانات الوصفية (النوعية): هي البيانات التي تقوم على وصف عناصر العيّنة المراد إخضاعها للدراسة الإحصائية، ومن ثمّ لا يمكن التعبير عن مفردات هذا النوع بصيغ رقمية تعكس القيمة الحقيقية للظاهرة المطروحة، والتي تكون غير قابلة للتعبير الكميّ (كالحالة الاجتماعية: مطلق، أرمل، متزوج...) أو التقدير في الامتحان (راسب، مقبول، ناجح...)

ثانيا: البيانات الكميّة (العددية): هي عكس النوع السابق، إذ أنّها بيانات يمكن التعبير عن مفرداتها بقيم ونسب عدديّة.

3.4ـ الرموز الرياضية والمختصرات:

تعرف الرموز الرياضية بأنّها اختزال لعلامة رياضيّة معيّنة أو شكل هندسي محدّد، وعلى هذا يقوم مبدأ الترميز "على صورة أشكال معيّنة متّفق عليها تختصر حجما، وتكون قابلة للاستعمال في مواقع متنوعة" (بلعيد، 2003 صفحة 90) خاصّة في مجالات العلوم الرياضية والكيميائية التي يعمد فيها إلى

اختيار حرف أو شكل ما للدلالة به على مسألة أو علاقة رياضية، ممّا يعني أنّ مبدأ الاختزال الرمزيّ سواء في الرمز أو المختصر يقوم على قاعدة واحدة تتمثل في اعتماد حرف، أو رقم، أو إشارة، أو شكل ما للاستدلال به على فكرة معيّنة، لكنّ هذا لا يعني أنّهما شيء واحد، ذلك أنّ "المختصرات أعمّ وتستخدم في المجالات العامّة للحياة...وإنّها تتجاوز مجال العلوم إلى دلالات الحياة بأوسع معانيها، وهي في الوقت ذاته أداة تعبّر بها عن دلالات آنية، تختفي من الاستعمال باختلاف هذه المدلولات من واقع الحياة".(خليفة، 1994 صفحة 14)

ووفقا لذلك، تعرف الرياضيات بأنّها لغة رمزيّة خاصّة جدّا، ولكنّ خصوصيتها هاته لا تقف عائقا في وجه عملية الاتّصال، بل الأمر على عكس ذلك تماما لأنّ رموزها تتخطّى الحواجز اللّغويّة .فالناس على اختلاق لغاتهم ولهجاتهم بإمكانهم أن يتواصلوا مع بعضهم البعض رياضيا، دون أن يطرح ذلك أيّ إشكال على ساحة التبادل العلميّ والفكريّ بينهم.

ومن هذا المنطلق، فإنّ جميع المسائل الرياضية التي تطرح للبحث عن حلول لها ترتكز على هذا المحور، بمعنى أنّ عناصرها تقوم على أساس رمزيّ محض، وقد يكون هذا الترميز حرفيا أو رقميا أو هندسيا حسب ما تستدعيه الحاجة التعبيريّة. وعلى الرّغم من أنّ الرياضيات تشكّل قاعدة أساسية عريضة للعلوم الاقتصادية إلاّ أنّ الملاحظ أنّ هذه الأخيرة لا تعتمد على الرموز الرياضية كلّها، بل تختار منها ما يصلح لاحتواء مفاهيمها فقط، وعلى هذا فإنّ المدقّق في أساسيات اللّغة الاقتصادية الرياضية، يلاحظ أنّها تعتمد على ثلاثة أصناف رمزيّة هي:

أوّلا: الرموز الأوّلية: ونعني بها تلك الرموز التي تستخدم في حلّ المسائل الرياضية ومنها:

(+، − =،< ،>) ومثال ذلك ما ورد في العبارة التالية:

"الكلفة الهامشية =الوارد الهامشي> السعر."(دوهيم، دت صفحة 31)

ثانيا: الرموز الحرفية: هي أكثر الأنواع استعمالا في لغة الاقتصاد، إذ تقوم على أساس اختيار حرف أو حرفين، واتّخاذه رمزا دالاّ على المصطلح بكامله، مع الإشارة إلى أنّ الترميز الغالب هو الاعتماد على حرف واحد مقتطع من المصطلح الأجنبيّ، والأمثلة التالية تدلّ على الأنماط كلّها:

ـ **اعتماد الحرف الأوّل من المصطلح** : (الطلب:(D):Demand)، الكمية:(q): (Quantité)

ـ **اعتماد الأحرف الأولى من أجزاء المصطلح المركّب:** ويدخل هذا النوع في إطار المختصر الرمزيّ لأنّه يضمّ الأحرف الأولى من العناصر المصطلحيّة المضمومة إلى بعضها، لتشكيل رمز جامع قد يتكّون من حرفين، إذا كان المصطلح مركّبا من عنصرين: (المنفعة الحدية MU / الكمية المطلوبة QD)، وقد تتكوّن من ثلاثة أحرف إذا كان المصطلح المركّب المراد اختزاله متكوّنا من ثلاثة عناصر، ومثال ذلك: (منحنى الاستهلاك الدخلي:CCI/ التكلفة المتوسطة الثابتة: AFC).

ثالثا: الرموز الشكلية (البيانية أو الهندسية): وهي التي يعتمد فيها على توظيف أشكال هندسية معيّنة للتعبير بها عن بعض المفاهيم. وهي أقلّ الأنواع اعتمادا في لغة الاقتصاد من الأشكال الرمزيّة السابقة.

5.4 ـ المعادلات الرياضية:

هي عبارة تتألّف من مجموعة من الرموز والأرقام الرياضية تدلّ على مساواة جملتين أو تعبيرين رياضيين تفصل بينهما إشارة (تساوي: =) ويتضمّن هذا النوع من التعابير الرياضية كلّ الأساليب الرمزية التي أشرنا إليها سابقا، ونعني بذلك (الأرقام، الرموز الحرفية والهندسية ...) أي أنّ معظم الأدوات الرياضية نجدها متضمّنة في المعادلات. ومن أمثلتها ما ورد في العبارة التالية: "نتصوّر مستهلكا يستعمل دخله (أ) لشراء مادتين (س) و (ن) وسعر (س) هو ث (س)، و سعر مجموع دخله أ = س.ث (س)+ ن.ث(س) تسمّى هذه المعادلة بمعادلة النفقات." (ولعلو، دت صفحة 592) لكونها تعبّر عن مسارات الإنفاق بصيغ رياضية. ومن ثمّ، فإنّ نظام المعادلات يقوم على الجمع بين جملتين رياضيتين تتضمّن كلّ منهما مجموعة من الرموز والأرقام التي تهدف إلى حلّ مشكلة اقتصادية ما، وإيجاد الحلول المناسبة لها بالاعتماد على الأساليب والتقنيات الرياضية.

ونخلص في الأخير إلى القول، بأنّ التحليل الاقتصاديّ لا يقف عند حلّ المعادلة رياضيا فحسب بل يجب أن تترجم هذه النتائج الرياضية ـ كما أشرنا سلفا. ـ إلى لغة اقتصادية واضحة، تشرح وتفسّر الموضوع المطروح بدقّة، على ضوء ما توصّل إليه التفسير الرياضي. ممّا يعني أنّ هذا التمازج المفاهيمي بين العلوم الرياضية والعلوم الاجتماعية، تمخّضت عنه لغة خاصّة تحمل هذين الطابعين التعبيريين معا في سياقات لغوية موحّدة.

ـ قائمة المراجع باللغة العربيّة:

ـ المؤلفات:

. بلعيد صالح، 2003، اللغة العربيّة العلمية، الجزائر، دارهومة.

ـ الرّماني زيد بن محمد، 2002، اللّغة الاقتصادية، الرياض، دار طويق.

ـ روجيه دوهيم، د ت، مدخل إلى الاقتصاد، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ـ عبد الصبور شاهين، دت، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام.

ـ العزيز محمد حسن، 1990، التعريب بين القديم والحديث، القاهرة، دار الفكر العربيّ.

ـ كابري ماريا تريزا، 2012، المصطلحية (النظرية والمنهجية والتصنيفات)، تر: محمد أمطوش، الأردن، عالم الكتب الحديث.

- المسدي عبد السلام، 1984 ، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، تونس، الدار العربية للكتاب.

ـ ولعلو فتح الله، دت، الاقتصاد السياسي (مدخل للدراسات الاقتصادية)، لبنان، دار الحداثة.

ـ المقالات:

ـ ابرير بشير، 2008، في تعليمية الخطاب العلميّ، مجلة التواصل، عنابة، ع08.

ـ خليفة عبد الكريم، 1990، المختصرات وطريقة أدائها باللّغة العربية، مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني، عمان، ع 38.

ـ الشريف بوشحدان، 2000، واقع الخطاب العلمي في التعليم الجامعيّ (الخطاب اللّسانيّ نموذجا) مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربية، المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر،ع 6.

ـ منصر يوسف ، 2000، الخطاب العلمي مرتكزاته وخصائصه، منشورات مخبر اللسانيات واللّغة العربية ،الجزائر،ع6.

ـ المراجع الأجنبية:

- Lerat (P)(1995) ,les langues spésialisés ,coll" linguistique nouvelle" presses, presse universitaires de France.

- Koucourek .(R) (1991), La langue française de la technique et de la science . Oskar Brandstter, Paris.